الأنباء
الاربعاء 5 يونيو 2013

### سعد الحريري: ما يجري في طرابلس مرفوض

# مصادر لـ «الأنباء»: تفاهم نصرالله ـ عون اقترب من نهاية الطريق والاستحقاق الرئاسي سيكون القشة التي تقصم ظهر البعير

الهجمة بالطعون ضد قانون التمديد لمجلس النواب، أتاحت المزيد من المراوحة والانتظار، خصوصا على صعيد تشكيل الحكومة، الذي دخل في غيبوبة قسرية لشهر على الاقل، وهي المهلة التي يتطلبها بث المجلس الدستوري بالطعنين المقدمين من الرئيس ميشال سليمان ومن كتلة العماد ميشال عون.

ومهلة الانتظار هذه مثلها مثل عمر مجلس النواب مرشحة للتمديد.

يضاف الى هذا الربط المتزايد بين التمديد للمجلس النيابي و الاستقرار في طرابلس، التي اشتعلت محاورها الليل ما قبل الماضي، مقرونا بتلازم ملف تشكيل الحكومة باتساع دائرة تورط حزب الله في الحرب السورية، حيث شدد أعضاء كتلة المستقبل محمد كبارة وسمير الجسر وأحمد فتفت، على رفض كتلتهم مشاركة الحزب في أي حكومة، في حين لا يرى الرئيس المكلف تمام سلام زاوية الأمور بهذه الحدة.

النائب وليد جنبلاط حاول أن يفتح كوة في جدار الصراع بين حزب الله والمعارضة السورية، من خلال اقتراحه على قيادة الحزب فتح ممر آمن لإخراج نحو 400 جريح من بلدة القصير، لكن الحزب اعتبر الأمر شأن القيادة السورية وحدها، وهذه القيادة ردت وفق صحيفة «الاخبار» بالقول، كما دخلوا يستطيعون الخروج ولا تفاهم مع هؤلاء.

والراهن أن القوى الكامنة وراء التمديد لمجلس النواب واثقة من الواقع الأمني الذي يتوتر أكثر، يوما بعد يوم، هو أقوى من كل التعليلات والحجج الدستورية بحيث يتعذر إجراء انتخابات آمنة في المدى المنظور.

وليس أدل على هذا الواقع الأمني المهزوز، من تعاظم مشاركة حزب الله في الاحداث السورية، في ضوء إعلان المعارضة السورية عن وصول نحو أربعة آلاف عنصر من حزب الله الى مدينة حلب، امتدادا الى طرابلس، حيث سقط ستة قتلى ونحو 25 جريحا برصاص القنص من جبل محسن، على أحياء طرابلس الاخرى خلال ليل الاثنين ونهار أمس الثلاثاء، وبين هؤلاء ستة عسكريين وثلاثة دركيين.

وهكذا أصبح لبنان جزءا من الحرب الدائرة في سورية، بإرادته أو رغما عن إرادته، وبات مبدأ النأي بالنفس خارج الخدمة، أو خارج المسؤولية الرسمية، كحكومة تصريف الأعمال، التي يتولى وزراؤها تنظيم لوائح الطعن بالقوانين التي صوت عليها نوابها، كما حصل بالنسبة للطعن الذي تقدمت به كتلة العماد عون ضد قانون التمديد والذي تبين أنه من إعداد الوزيرين في الحكومة المستقيلة شكيب قرطباوي وسليم جريصاتي!

هذا الوضع، وخصوصا ما يجري في طرابلس يقول الرئيس سعد الحريري انه أمر مرفوض، ولا يجوز استمراره في أي صورة من الصور، داعيا الجيش اللبناني لتحمل مسؤولياته في حماية المدينة، وعدم تركها نهبا للنافخين في نار الفتنة.

وقال: لن نرضى بعد اليوم الوقوف مكتوفي الأيدي. وأضاف في بيان له: لقد عبرنا أكثر من مرة عن مخطط خبيث يستهدف طرابلس وأهلها وطلب من الجيش وقوى الأمن الداخلي مواجهة المعتدين أولئك الذين ينفذون أوامر عمليات خارجية لا تريد الخير أو الاستقرار لا للبنان عموما ولا لطرابلس على وجه الخصوص، ودعا الدولة، بقواها العسكرية والأمنية، لأن تحزم أمرها وتوقف المسلسل الدامي. ونحن من جهتنا مع كل الذين قدموا للجيش وللدولة الدعم المطلوب لن نغطي بعد اليوم أي تقصير.

وأجرى الحريري اتصالات شملت الرئيس ميشال سليمان والرئيس نبيه بري ورئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي والرئيس المكلف تمام سلام، كما اجرى اتصالا مطولا بقائد الجيش العماد جان قهوجي خصص للتداول بدور الجيش في حماية المدينة.

بدوره، الرئيس نبيه بري الذي تعرض لانتقادات رئيس الجمهورية، قال امام زواره انه لم يقصر، وردا على المتباكين على الديموقراطية قال بري: ما نفع الفوز بقانون اذا كنا سنخسر وطنا؟ وسأل: هل الحفاظ على الوطن اسلم ام اجراء الانتخابات في مثل هذه الظروف المضطربة؟

بالمقابل ألمحت مصادر الكتلة العونية، وفق اذاعة لبنان الحر الى امكان ان يلجأ نواب الكتلة الى الاستقالة الجماعية من النيابة في حال رفض المجلس الدستوري الطعن، وذلك لغرض اجراء انتخابات فرعية او الى مقاطعة الجلسات المقبلة لمجلس النواب. وكانت «الأنباء» أثارت هذا الاحتمال لكن اوساط دستورية اوضحت ان اي استقالة نيابية لا تفضي الى حل المجلس، لا تعطي النتيجة المرجوة. وقال النائب آلان عون ان معارضة كتلته لقانون التمديد للمجلس اظهرت تباينا واضحا مع الحلفاء في قوى الثامن من آذار، وهذا الامر بحاجة الى مراجعة لما جرى، لكن هذا لا يعني بالضرورة انفراط عقد هذا التحالف.

لكن مصادر قريبة من قوى الثامن من آذار ابلغت «الأنباء» تقديرها ان التفاهم بين التيار الوطني الحر وحزب الله اقترب من نهاية الطريق، بعد الصدمات التي تلقاها نتيجة التباين في المواقف من قانون الانتخابات الى قانون التمديد لمجلس النواب الى عدم تضامن العماد عون مع انخراط حزب الله في الحرب داخل سورية.

وفي رأي المصدر ان تأجيل الانتخابات النيابية، فتحت منذ اليوم باب الاستحقاق الرئاسي على المصراعين، وهذا الاستحقاق سيكون كالقشة التي قصمت ظهر البعير، والعماد عون بات واثقا من ان حزب الله، لن يقف الى جانبه في هذا الاستحقاق، وانه يفضل كما النظام السوري، الرهان على جواد النائب سليمان فرنجية في هذا السباق، وهو فرنجية الذي اعلن التزامه بنظام الاسد في السراء والضراء، وساهم في المجهود الحربي لذلك النظام، من خلال تسهيل اعمال التموين بالمشتقات النفطية، وغير النفطية، وكل ما استطاع توفيره، فيما اكتفى العماد ميشال عون بالحياد السلبي حيال ما يحصل.

وستظهر حقيقة العلاقة بين الحزب والتيار في موضوع تشكيل الحكومة، هل يتبنى الحزب موقف عون المتمسك بحقيبتي الطاقة والاتصالات، ام يتجاهل الامر وكأنه لا يعنيه.

النائب احمد فتفت اكد من جهته ان كتلة المستقبل لاتزال تصر على الحكومة الحيادية اما اذا كان لابد من حكومة سياسية فعندها يتعين الا تضم حزبين.

وهذا الاستبعاد للحزبين يتناول حزب الله، اكثر مما يتناول تيار عون، لكن امام صعوبة ذلك، من الواضح ان حكومة تصريف الاعمال مرشحة لعيش عمر طويل.

● بيروت ـ عمر حبنجر

الرئيس ميشال سليمان مستقبلا السفير السعودي علي عواض عسيري في بعبدا امس (محمود الطويل)

## قيادي في 14 آذار لـ «الأنباء»: لبنان على مشارف مرحلة خطيرة

يعتقد قيادي بارز في قوى 14 آذار ان لبنان يقف على مشارف مرحلة دقيقة وخطيرة، لافتا الى ان القتال في الجانب السوري من الحدود انتقل الى الجانب اللبناني، ولا شيء يمنع من انتقاله في اي لحظة الى العمق اللبناني في ظل المواجهة المكشوفة بين حزب الله والجيش السوري الحر والتي لم تعد مقتصرة على جبهة القصير.

من هنا يرى هذا القيادي ان الازمة في لبنان مفتوحة على الحالة السورية وتطوراتها، موضحا ان التعقيدات المرافقة تشكيل الحكومة لاتزال على حالها، اذ ان قوى 8 آذار لاتزال مصرة على حكومة سياسية لها فيها الثلث المعطل او الضامن، في حين ان قوى 14 آذار والرئيس المكلف تمام سلام لاتزال على موقفها بتشكيل حكومة من غير السياسيين ولا تخضع بالتالي لمبدأ المحاصصة السياسية.

ويقول القيادي انه في ظل هذه الاشكالية ثمة صعوبة في ان تبصر الحكومة النور، لافتا الى معادلة قد ترتسم ان لا حكومة كما لا انتخابات، والتمديد لمجلس النواب سيتبعه حكما تمديد لعمر حكومة تصريف الاعمال الى ان يتضح مساء المعارك في سورية.

● بيروت ـ محمد حرفوش

**تقرير إخباري**

## حزب الله بسورية.. سجال سياسي «عنيف» في لبنان

مشاركة حزب الله عسكريا بشكل علني ومباشر وفاعل في معركة القصير تتفاعل في لبنان ويدور بشأنها سجال سياسي «عنيف» بين فريقي 8 و14 آذار:

1 ـ تقول مصادر سياسية في 14 آذار: قبل نحو شهرين حذر الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله تنظيم «القاعدة» من أنه استدرج للمحرقة السورية من اجل جعل عناصره يموتون فيها، اليوم يسير حزب الله على رجليه وبعيون مفتوحة الى الكمين نفسه، كمين المحرقة السورية، الذي سبق لنصرالله ان حذر منه، وابرز ما تعبر عنه معارك القصير ودخول حزب الله على الخط المباشر للحرب من خلال زج اكثر مقاتليه خبرة وتدريبا وتسليحا، هو الحقيقة الماثلة بأن وضع النظام السوري بلغ في الآونة الاخيرة من التدهور مرحلة ما عاد ممكنا له معها الاستمرار من دون دعم ومساندة. وقرار انزلاق الحزب في الحرب في سورية اتخذ خلال زيارة نصرالله قبل اكثر من شهرين الى ايران حيث التقى هناك بولي الفقيه علي خامنئي الذي أبلغه ان القتال في سورية دفاعا عن النظام السوري هو بمنزلة القتال ضد اسرائيل، وان الدفاع عن ابواب دمشق هو بمنزلة الدفاع عن ابواب طهران، وان اعلان النفير لحماية مقدسات ومقامات الشيعة في سورية هو فرصة لتجذير انتماء الشيعة العرب لخط ولاية الفقيه. ان اخراج الحزب سلاحه الى خارج لبنان نحو سورية اسقط الاحتضان الداخلي كليا مع الطابع الاقليمي الذي اتخذه علنا ومن دون اي مواربة بحيث ان الغطاء الداخلي لم يعد متاحا لا من خلال طاولة حوار ولا من خلال اي بيان وزاري محتمل، وبات سلاح الحزب عنصرا من عناصر البحث على طاولة اي تفاوض اقليمي ودولي، وتبعا لذلك يخشى معنيون سياسيون كثر ان يكون لبنان اضحى في عين العاصفة على مستويات عدة.

2 ـ تقول مصادر سياسية قريبة من حزب الله: قبل ايام طرح السيد حسن نصرالله المعادلة الشهيرة التي اطلقها على وقع معارك القصير بقوله ان لسورية اصدقاء حقيقيين لن يسمحوا بسقوطها في ايدي اسرائيل وأميركا والجماعات التكفيرية، وهي رسالة يبدو أن مفعولها بدأ يسري تدريجيا على الارض، مع العلم ان وجود عناصر حزب الله على جبهة القصير يتركز جغرافيا في الجهات التي تمثل امتدادا للعمق اللبناني والقرى السورية المحاذية للحدود، فيما يتولى الجيش النظامي العمليات العسكرية في الجهات المطلة على العمق السوري من الناحيتين الشمالية والشرقية.

من غير الوارد الاكتفاء بالتفرج على اسقاط الدولة السورية الذي ستليه محاولة اسقاط المقاومة في لبنان والاطباق على ايران، ومن غير الجائز السماح باستفراد سورية، ليس من منطلق التبعية للنظام او لطهران، وانما من منطلق ان المركب واحد، وغرقه يعني غرق كل من على متنه.

ولا يخشى الحزب من التداعيات الامنية او المذهبية لخياره الميداني في سورية على الداخل اللبناني، من منظاره، التحريض عليه ليس جديدا وهو متواصل منذ العام 2005، ومحاولات اثارة الفتنة قائمة بمعزل عما يحصل في سورية، بل ان منع القضاء على الدولة السورية يساهم برأيه في الحد من مخاطر انتشار الفوضى في لبنان واتساع التوتر المذهبي في ساحته.

3 ـ ترى مصادر ديبلوماسية مراقبة ان حزب الله، من خلال مشاركته المعلنة والصريحة في الحرب السورية اخذ لبنان الى مجموعة حقائق يعتقد انه بات يتعذر القفز فوقها، اولى هذه الحقائق التي يصعب ان يجد الحزب من يدافع عنه في شأنها نقله الازمة السورية الى لبنان مع الاحتمالات المفتوحة على فتنة سنية ـ شيعية، وفق ما بدا في مشهدين متلازمين في كل من طرابلس وصيدا، واطاح حزب الله بهذه المشاركة جملة «خطوط حمر» اذا صح التعبير، فالحزب نقض ما ورد في اتفاق الطائف لجهة انه «يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية وسورية لامن لبنان في اي حال من الاحوال، والحزب خرق القرار 1701 مما قد يقدم ذرائع لاسرائيل بخرقه ايضا مضعفا حجة لبنان بالتمسك به من خلال إعلانه نيته تسلم سلاح «كاسر للتوازن»، كما قال الامين العام للحزب في حين ان القرار يمنع بيع او امداد اي فرد او تنظيم بالاسلحة والمعدات.

الاوساط ترى ان هناك خوفا كبيرا على استقرار لبنان، وان اسرائيل لا تريد فتح جبهات في المنطقة، اي انها لا تريد فتح جبهة الجولان، كما لا تريد فتح جبهة لبنان او تحريك لجبهة الجنوب لاسيما ان حزب الله يستنفد قوته في سورية ويستنفد جهدا وطاقات بشرية واموالا، فليس هناك من اتجاه للقتال معه.

# السلطات التونسية تمدد حالة الطوارئ شهراً إضافياً

تونس ـ أ ش أ: قررت السلطات التونسية تمديد العمل بحالة الطوارئ المعمول بها في البلاد شهرا إضافيا، وذلك الإجراء هو الثاني عشر من نوعه منذ بدء العمل بقانون الطوارئ في 14 فبراير 2011 في أعقاب الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي.

ونقلت قناة «الجزيرة» الإخبارية الفضائية صباح امس عن بيان للرئاسة التونسية قوله إن الرئيس منصف المرزوقي قرر تمديد حالة الطوارئ شهرا ابتداء من امس الموافق 4 يونيو، وأوضح بيان الرئاسة التونسية أن قرار التمديد اتخذ «بعد التشاور مع رئيس الحكومة ورئيس المجلس الوطني التأسيسي والجهات الأمنية ذات العلاقة». وكانت رئاسة الجمهورية التونسية أعلنت في الأول من مارس الماضي تمديد حالة الطوارئ ثلاثة أشهر.

ويجيز القانون التونسي «إعلان حالة الطوارئ بكامل تراب الجمهورية أو ببعضه، إما في حالة خطر داهم ناتج عن نيل خطير من النظام العام وإما في حال حصول أحداث تكتسي بخطورتها صبغة كارثة عامة».

ويعطي قانون الطوارئ التونسي وزير الداخلية صلاحيات «وضع الأشخاص تحت الإقامة الجبرية، وتحجير الاجتماعات، وحظر التجول، وتفتيش المحلات ليلا ونهارا ومراقبة الصحافة والمنشورات والبث الإذاعي والعروض السينمائية والمسرحية، دون وجوب الحصول على إذن مسبق من القضاء».

كما يعطي الولاة صلاحيات استثنائية واسعة، مثل فرض حظر تجوال على الأشخاص والعربات ومنع الإضرابات العمالية. ومنذ الاطاحة بزين العابدين بن علي، دأبت السلطات التونسية على تمديد العمل بقانون الطوارئ لفترات تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر.

# واشنطن ترصد مكافآت بقيمة 23 مليون دولار لمن يدلي بمعلومات عن 5 قادة «إرهابيين» في غرب أفريقيا

عواصم ـ وكالات: رصدت الولايات المتحدة وللمرة الاولى مكافآت بقيمة بلغت 23 مليون دولار أميركي لمن يدلي بمعلومات عن خمسة قادة بارزين في منظمات ارهابية في غرب افريقيا.

وقالت وزارة الخارجية الأميركية في بيان صدر الليلة الماضية ان مكافآتها ضمن «برنامج العدالة» لمنح مكافآت لمن يدلي بمعلومات عن قادة بارزين في «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي» و«حركة التوحيد والجهاد» في غرب افريقيا والجماعة المعروفة بـ«كتيبة الموقعين بالدم» وجماعة «بوكو حرام».

واشارت الى ان وزير الخارجية جون كيري خول برصد مكافآت تصل قيمتها الى خمسة ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تقود الى موقع القيادي في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب يحيى أبوالهمام وزعيم كتيبة الموقعين بالدم مختار بلمختار. كما رصدت الخارجية الأميركية مكافآت تصل قيمتها الى ثلاثة ملايين دولار لكل من يدلي بمعلومات تقود الى القيادي في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب مالك ابوعبدالكريم والمتحدث باسم حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا عمر ولد حماة اضافة الى مكافأة بقيمة سبعة ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تقود الى مكان زعيم جماعة (بوكو حرام) أبو بكر شيكاو.

بدورها، أشادت الرئاسة النيجيرية امس باعلان الولايات المتحدة الأميركية مساء أمس رصد مكافآت لمن يدلي بمعلومات تؤدي الى القبض على عدد من زعماء المجموعات المتطرفة بغرب أفريقيا.

وقال بيان صحافي للمتحدث باسم الرئاسة روبين اباتي، ان بلاده ترحب بأي قرار يؤدي الى انهاء العمليات الإرهابية، منوها بأهمية تصدي المجتمع الدولي بأسره لأعمال الإرهاب واحتوائها.

# القضاء العسكري الأميركي يسمح لمرتكب مجزرة فورت هود بالترافع عن نفسه

فورت هود ـ أ.ف.ب: قررت رئيسة المحكمة العسكرية التي سيحاكم أمامها الطبيب النفسي السابق في الجيش الأميركي نضال حسن المتهم بقتل 13 شخصا في قاعدة فورت هود بتكساس (جنوب) في عام 2009، امس الاول السماح للمتهم بأن يترافع عن نفسه.

والقومندان نضال حسن (42 عاما) المولود في فرجينيا (شرق) لابوين فلسطينيين، يواجه عقوبة الاعدام في حال تمت إدانته بهذه المجزرة التي وقعت في 5 نوفمبر 2009 وراح ضحيتها 12 جنديا ومدني واحد إضافة الى إصابة 32 شخصا آخرين بجروح.

وأثار قرار القاضية الكولونيل تارا اوزبورن استغراب أستاذ القانون في جامعة هوارد الكولونيل المتقاعد في سلاح الجو موريس ديفيس الذي قال لوكالة فرانس برس :« انه من النادر للغاية ان يترافع متهم عن نفسه في محاكمة بجريمة قتل يواجه فيها عقوبة الاعدام امام محكمة عسكرية».

وأضاف ان القاضية «لن تسمح (للمتهم) ان يحول هذه المحاكمة الى مهزلة. ويتعين عليها ان توضح بشكل مثبت ولا لبس فيه انه يعي ما يفعل ويقر بعواقب وتداعيات قراره الترافع عن نفسه، كي لا يكون هذا الامر سببا للطعن في الحكم لاحقا».

# الخبير القانوني د.شفيق المصري لـ «الأنباء»: أتوقع أن يقبل «الدستوري» الطعن مع تقصير المهلة حتى أكتوبر 2013

رأى الخبير في القانون الدولي والعلوم الدستورية د.شفيق المصري أن تمديد المجلس النيابي لنفسه، مخالف من حيث المبدأ لأصول الوكالة المعطاة للنواب من الشعب، وذلك لاعتباره أن النائب هو وكيل الناخبين ويتوجب عليه بالتالي تسليم الامانة عند انتهاء وكالته مع انتهاء ولايته المحددة بأربع سنوات، وكل تجاوز لهذه المدة يُعد مخالفة للدستور إلا اذا كان الموضوع يتعلق بالنظام العام وبسلامة الدولة، مشيرا الى أن عبارة «النظام العام وسلامة الدولة» غير محددة في الدستور، لكن مسألة درء الفتنة أو وقف الاقتتال اذا حصل أو منع اختلال أمني مستقبلي إذا كان هناك تخوف حقيقي من وقوعه، يجيز للمجلس النيابي أن يمدد ولايته بصرف النظر عن العملية الانتخابية، لأن في لبنان قانونا نافذا يسمى قانون الستين كان مجلس الوزراء المستقيل قد أمّن مسألة التمويل وأقر هيئة الاشراف على الانتخابات على أساسه، فبقي بالتالي موضوع أساسي وهو النظام العام وسلامة الدولة.

ولفت د. المصري في حديث لـ «الأنباء» الى أن المجلس الدستوري هيئة قضائية مستقلة وأحكامها غير قابلة للطعن، وهو الرقيب على صدقية القوانين من الناحية الدستورية، وعليه ألا يخضع لأي وصاية رسمية كانت أو غير رسمية، مشيرا الى أن هذا المجلس سبق له أن رفض تمديد ولايات كما سبق له أن رفض تأجيل انتخابات، وبالتالي من المنتظر اليوم أن يقوم هذا المجلس بدوره المستقل، معتبرا أنه اذا كانت حيثيات التمديد عائدة للوضع الانتخابي يمكن للمجلس الدستوري أن يوافق إنما ليس ضمن هذه المهلة الطويلة أي لغاية نوفمبر 2014، أي يمكن له أن يوافق على التمديد إنما مع التحفظ على المدة التي مددها المجلس النيابي لنفسه.

ويشير د. المصري الى وجود ثلاثة احتمالات تحدد مصير الطعن المقدم أمام المجلس الدستوري وهي:

1 ـ اذا كان سبب تمديد الولاية هو بانتظار صدور قانون انتخاب فيمكن للمجلس الدستوري أن يوافق على التمديد مع التحفظ على المدة، وهو ما ألمح اليه فخامة رئيس الجمهورية خلال مقابلته التلفزيونية، وفي هذه الحالة يجب أن يعدل قانون التمديد لجهة تقصير المهلة التي أقرها المجلس النيابي.

2 ـ أن يوافق المجلس الدستوري على الطعن وفي هذه الحالة يُلغى قانون التمديد ويُعاد العمل بقانون الستين وعلى وزير الداخلية ساعتها إجراء الانتخابات على أساسه خلال أسابيع محددة.

3 ـ أن يرد المجلس الدستوري الطعن أي أن يوافق على قانون التمديد كما صدر عن مجلس النواب.

و عن توقعاته لما قد يقرره المجلس الدستوري، رأى د. المصري انه وضمن الاحتمالات الثلاثة المذكورة أعلاه، فإنه لا يمكن للمجلس الدستوري أن يقبل الطعن في ظل الظروف الراهنة، كما أنه لا يمكن له أن يرده ويخالف وجهة نظر عدد كبير من النواب طالبي الطعن، لذلك من المتوقع أن يقبل المجلس الدستوري الطعن مع تقصير المهلة لغاية أكتوبر 2013 من أجل التحضير للانتخابات بمثل ما ألمح إليه رئيس الجمهورية، فإذا كان المجلس النيابي في المقابل قد أوجد فتوى لمثل هذه الحالة يكون المجلس الدستوري قد راعى مختلف الآراء والتوجهات.

شفيق المصري

● بيروت ـ زينة طبارة

# «الناتو» مستعد لمساعدة ليبيا على تعزيز أمنها!

بروكسل ـ ا.ف.ب: اعلن الامين العام لحلف شمال الاطلسي اندرس فوغ راسموسن امس ان الحلف مستعد لمساعدة ليبيا على تعزيز الامن على اراضيها بعد نحو سنتين على مشاركته في اسقاط الديكتاتور معمر القذافي بحسب وصفه.

وقال راسموسن قبل بداية اجتماع وزراء الدفاع الدول الاعضاء الـ28 في الحلف في بروكسل ان «ليبيا طلبت نصائح من الحلف الاطلسي حول الامن» مضيفا ان «الحلفاء قرروا ارسال وفد خبراء للنظر في الطلب (...) وتحديد المجالات التي يمكننا ان نقدم فيها خبرتنا».

واكد ان الحلف سيتخذ قراره بناء على توصيات ذلك الوفد المتوقعة نهاية يونيو.

واوضح راسموسن ان الامر لا يعني «نشر قوات» في ليبيا.

ويجري النظر في هذه المهمة منذ نهاية عمليات الحلف الاطلسي الجوية التي ادت الى مقتل القذافي في اكتوبر 2011، ومن حينها تجهد سلطات طرابلس عبثا في مراقبة حدودها وخصوصا الجنوبية التي اصبحت موضع قلق لجيرانها وخصوصا تشاد والنيجر.